مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: اشكالية التعاقب على السلطة ومستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية
اسم الكاتب: أ.م.د. احمد عبدالله ناهي، م.م. زيد حسن علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7112
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 19:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اشكالية التعاقب على السلطة ومستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية

أ.م.د احمد عبدالله ناهي(*) م.م زيد حسن علي(**)
zaid_9001@yahoo.com ahmadalnahi72@yahoo.com

الملخص:

يحظى موضوع التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية بأهمية خاصة بالنظر الى اهمية المملكة على الصعيدين الاقليمي والدولي ومايشكله استقرارها من أثر في استقرار اسعار النفط العالمية ويمكن القول ان استمرارية واستقرار عملية التعاقب على السلطة تؤدي دوراً اساسياً في الاستقرار في المملكة بينما حدوث اي مشكلات فيها يمكن ان يؤدي الى فوضى واضطرابات في الحكم ولهذا يسعى هذا البحث الى تبيان اسس الاستقرار في المملكة في ضوء عملية التعاقب على السلطة.

المقــدمــة

ازداد الاهتمام بموضوع "الخلافة" او مانسميه "التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية من قبل العديد من الباحثين والكتاب لاسيما في الحقبة الاخيرة إذ كثرت الدراسات العربية والاجنبية لهذا الموضوع حتى بلغت عشرات المقالات والدراسات على الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) ويعود الاهتمام بهذا الموضوع في اعتقادنا الى عوامل متعددة اعطت للموضوع اهمية متزايدة:

واول هذه العوامل يرجع الى الاهمية التي تحظى بها الممكلة العربية السعودية نفسها على الصعيد العربي الاقليمي إذ اضحت المملكة دولة محورية في السياسة العربية الاقليمية لاسيما بعد احتلال العراق وتراجع مكانته الاقليمية بفعل انشغاله بمشكلاته الداخلية وانكفاء سوريا ومصر على مشاكلهما الداخلية مما ابرز المملكة واعطاها دورا كبيرا وموجهاً في التوازنات الاقليمية الجديدة فضلاً عن دورها الواضح على الساحة الاسلامية المتمثل في وجود الحرمين الشريفين ورعاية وتنظيم شؤون الحجاج وكذلك تزعم منظمة التعاون الاسلامي اما على الصعيد الدولي فقد اعطى الوضع الاقتصادي للمملكة وكونها صاحبة اكبراحتياطي من البترول في العالم واكبر الدول من إذ حجم النفط المصدر يومياٍ فضلاً عن علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى اعطى مكانة للمملكة على الصعيد العالمي.

اما العامل الثاني من عوامل اهمية موضوع التعاقب على السلطة في المملكة فيرجع الى موقع الملك في النظام السياسي السعودي فالملك هنا ليس منصبا" تشريفيا" ورمزيا" فقط مثلما هو في الانظمة الملكية الاوروبية مثل بريطانيا وانما الملك في المملكة العربية السعودية هو سلطة حقيقية وفعالة بل هو اهم السلطات في المملكة واليه تعود هذه السلطات جميعا" فالملك يملك ويحكم اي يصنع القرارات ويوزع السلطات ويعين التنفذيين ويراقبهم وهو الذي يضع السياسةالعامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ولهذا فليس غريبا ان يحظى موضوع من يتولى السلطة في المملكة بهذه الاهمية .

اما العامل الثالث فيتعلق بطريقة توارث العرش في المملكة العربية السعودية نفسها إذ ان العرش السعودي ينتقل بين ابناء مؤسس المملكة الملك عبد العزيز ابن سعود من الا خ الى اخيه

وليس من الاب الى الابن كما هو في الانظمة الملكية الاخرى مما يجعل الملوك واولياء العهد يصبحون اكبر سنا حتى انه توفي اثنان من اولياء العهد (الامير سلطان والامير نايف) قبل ان يتولى اي منهما منصب الملك وهذا مافتح باب التكهنات حول مستقبل السلطة في المملكة .

يحاول هذا البحث دراسة الاليات المتقدمة في مجال التعاقب على السلطة في المملكة والقوى المساهمة فيه والمشكلات التي يمكن ان تحول دون حدوث تعاقب سلس ومباشر على السلطة مع محاولة التنبوء بما سيكون عليه هذا التعاقب مستقبلا

وقد استخدمنا في هذا البحث مفهوم التعاقب على السلطة وليس تداول السلطة لما في المفهوم الثاني من افتراض استخدام الاليات الديمقراطية كالانتخابات في الوصول الى السلطة في المملكة وهذا لايحدث بل ان الوراثة من جهة واختيار القوى المختصة التي سنتاولها لاحقا هي التي تقوم باختيار من تولى العرش وكذلك ولي العهد ومنذ عام ٢٠١٣ م ولي ولي العهد اي الثالث في ترتيب العرش.

المحور الآول: مفهوم التعاقب على السلطة .

ان من أهم أهداف القوى السياسية هو الوصول إلى السلطة لأجل تطبيق برامجها التي تؤمن بها وكل من هذه القوى تسعى إلى ان تقدم صيغة معينه من الشرعية تتمسك بها وتسعى الى تثبيتها وفق نظام سياسي معين تفرضه وتسيره وفقا لمنظورها الخاص عن المصلحة العامة او ان تصل إلى السلطة وفق الإجراءات القانونية التي يرسمها القانون[١]، ولهذا فأن التعاقب يتم بأحدالأسلوبين التاليين[٢]:

١. الأسلوب الثوري او الانقلاب : أي استخدام القوة للوصول الى السلطة وممارسة الحكم نتيجة رفض النخب الحاكمة مشاركة القوى السياسية ومنعها من دخول أطار النظام السياسي بشكل سلمي وقانوني.
٢. الأسلوب الدستوري: إي انتقال السلطة حسب القواعد الدستورية اي تداول السلطة بصورة سلمية بين القوى السياسية، والشرعية الدستورية هي المصدر الرئيس الذي تنظم عن طريقه عملية تداول السلطة وممارستها.

ومن مهام النظام الدستوري تنظيم عملية الاختلاف بين القوى السياسية وتقنين حالة الصراع السياسي بين القوى السياسية من اجل تحقيق المصالح : فالسلطة السياسية في الدولة الحديثة لأبد ان تكون قادرة على أدارة مجمل النشاط السياسي وإحداث حالة من

التوازن بين تلك القوى بما تملكه من شرعية وان تقوم على أسس ديمقراطية تمنع احتكار السلطة بين تلك القوى وان احد اوجة التعاقب على السلطة هو ذو أساس ديمقراطي[٣].

وبقدر ما يعبر تداول السلطة عن عمق الديمقراطية ورسوخ قواعدها فان الثورات والانقلابات تمثل حالة اضطرارية قد يلجأ اليها الشعب او بعض قواه السياسية، فنتيجة لعجز المؤسسات عن تنظيم عملية التعاقب على السلطة او بسبب عدم امتلاك المؤسسة السياسية الاليات اللازمة لتنظيم العملية بصورة سلمية ولقلة خبرة القوى السياسية في ادارة الصراع السياسي والاجتماعي او لعدم امتلاك السلطة السياسية الإمكانيات المادية اللازمة لفرض سطوتها على القوى الأخرى وإخضاعها للقواعد التي تحكم العملية السياسية بالكامل او نتيجة لفقدانها للشرعية السياسية اما لأنها لم تستطع ان تحقق اهداف المجتمع او لتورطها في حالات فساد وعندها قد تلجأ السلطة السياسية الى استخدام القوة للبقاء في السلطة فتضطر القوى الاخرى الى الجوء الى استخدام القوة المادية للوصول الى السلطة وهذا الأسلوب يتنافى مع الديموقراطية وممارستها وهو ما يمثل اغتصابا للسلطة وعملا غير ديمقراطي مايؤدي الى افتقاده المشروعية[٤].

ان الاستقرار السياسي وتحقيق قدر عال من الشرعيةهو هدف مشترك لكل الانظمة السياسية ، وهذا يتطلب وضع قواعد قانونية مستقرة تطبق بشكل دائم وتضمن انتقال السلطة بشكل سلس بين القوى السياسية في النظام السياسي لان فشل هذا الانتقال قد يؤدي الى الجوء الاطراف الى استخدام العنف للوصول الى السلطة وهو ما يؤدي بالنتيجة الى حدوث حالة عدم الاستقرار السياسي .

ويمثل التحول الديمقراطي أرضية الاختيار فهو يطرح ضرورةوجود مقومات أهمها تنظيم عملية التعاقب على السلطة من قبل القوى السياسية وحتى يأخذ التحول الديمقراطي مداه يجب توفر اسس مبدئية وإجراءات على صعيد الوصول الى السلطةوممارستها والحرص على انتقالها من قوة سياسية الى اخرى ، وبقدر اهمية عملية تنظيم التعاقب على السلطة وإرساء الممارسة الديمقراطية بصورة دائمية فانهناك ضرورة الاعتراف القانوني (الدستوري)

بحرية العمل السياسي للقوى السياسية مع ضرورة الإقراربمبدأ التداول والتناوب على السلطة والتزام القوى السياسية به وتحول الصراع السياسي إلى تنافس سياسي[٥].

المحور الثاني:آليات التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية

ان عملية التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية تحظى بأهمية واضحة فهي احدى أسس الاستقرار السياسي في هذه الدولة بل هي الضامن الأكثر أهمية لهذا الاستقرار وتعتمد عملية التعاقب على السلطة في المملكة مجموعة من الآليات التي تحسم بتوافقها مسألة اختيار الملك وولي عهده وكذلك ولي ولي العهد(*) وبذلك تضمن الاستقرار المملكة وهذه الاليات هي:

١. العائلة المالكة :ـ يصنف النظام السياسي في المملكة العربية السعودية ضمن الانظمة الملكية المطلقة إذ لا يوجد دستور مكتوب للدولة وانما النظام السياسي يعتمد على الكتاب والسنة النبوية كدستور إذ نصت المادة الاولىٰ من النظام الاساسي للحكم على ان "المملكة العربية السعودية دولة اسلامية ذات سيادة تامة، دينها الاسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله "ﷺ" ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض"[٦].

ويشكل نظام الوراثة في المملكة الاساس الاكثر اهمية لعملية التعاقب السياسي على السلطة اذ ان الملك وولي العهد يتم اختيارهم من داخل العائلة المالكة ومن ابناء الملك المؤسس عبد العزيز أل سعود، ففي المادة الخامسة من النظام الاساسي للحكم والتي نصت الى ان نظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو نظام ملكي يكون فيه الحكم لابناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن أل سعود وأبناء الابناء ويبايع الاصلح فيهم للحكم على كتاب الله وسنه رسوله "ﷺ"[٧].

وتتمتع أسرة أل سعود بسيطرة كاملة على كافة مؤسسات النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، فالسلطة التنفيذية والسلطات الاقليمية وقيادة الجيش والطيران كلها خاضعه للادارة المباشرة لامراء ال سعود وحلفائهم المقربين جدا، إذ يتولي من الامراء رئاسة الاجهزة الحساسة كقيادة الحرس الوطني ووزرات الداخلية والدفاع ووكالات

الاستخبارات والمخابرات فضلاً عن الموارد المالية لاسيما عائدات النفط التي تتدفق الى الموازنة الملكية[٨].

ويتم اختيار الملك من قبل العائلة المالكة ويستطيع الامراء رفيعو الشان فيها التأثير في اختيار أو تحديد هوية الملك أحيانا، وهذا يتم عن طريق هيئة البيعة وهؤلاء الامراء يقع على عاتقهم صنع القرار في المجالات الأساسية فضلاً عن التعاون الوثيق مع الملك من اجل مجمل السياسة العامة وتولي حكم المحافظات في المملكة وهذا ما يوفر المعلومات اللازمة للقيادة عبر سلسلة العلاقات الشخصية حول الامور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية التي تواجه البلاد ،ونظرا الى حجم العائلة المالكة والتي تجاوز عدد امرائها عشرين الف أمير فأن الدور السياسي الذي تؤديه يمكن مقارنته بدور الحزب السياسي في دول الحزب الواحد اذ نجد اعضاءها منخرطين في جمع الاطر العسكرية والامنية والادارية ويحتلون اكثر المناصب أهمية في بنية الدولة وهم بذلك يوفرون المعلومات للقيادة ويمثلون حلقة الوصل بين الشعب والحكومة[٩].

ولما كان عدد اعضاء العائلة المالكة كبيرا فأن عملية التعاقب على السلطة تخضع لرأى الاغلبية ويتطلب التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة تحقيقاً للاجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام الساسي السعودي، وعليه يمكن عد العائلة المالكة بمثابة هيئة سياسية تعتمد على الولاءات العائلية، ونجد ان الترتيب (العمري) داخل العائله ليس متطابقاً مع المواقع السياسية داخل الحكومة ومن هنا ينشأ التعقيد فضلاً عن وجود امراء من اجيال مختلفة يختلفون في طبيعة النشاة ودرجة النفوذ السياسي بحكم المنصب اوبحكم الصلة القبلية ما يعطي وبدرجة كبيرة لعدد من الامراء الامتيازات الاانها وبرغم هذا تبقى معنية بهدف واحد وقضية اساس هي حماية النظام السياسي السعودي وهو ما ينشئ نوعاص من الالتزام المعنوي بين الجميع رغم الاختلاف في الاراء والوسائل الاانها تبقئ محاطة بدرجة من السرية والكتمان، فنرى ان المهمات السياسية التي يضطلع بها الامراء على كافة الصعد الدولية كانها لبنات

متكامله هدفها اولآ واخيرا توفير أقصى درجة أمن للمملكة وأقصى درجة من المساندة الدولية للنظام السعودي[10].

ثانيـاً: هيئة البيعة:

حصرت المادة (الخامسة) من النظام الاساس للحكم في المملكة الحكم في ذرية الملك عبد العزيز من الابناء وابنائهم دون اخوته وابناء عمومته من ال سعود الا ان مفهوم "الاصلح" كان ولايزال مفهوما" غامضاً لصعوبة تحديد الاصلح في وقت تتزايد فيه اعداد الاسرة المالكة في المملكة فضلآ عن عدم وجود شرط العمر لتولي الحكم ما ولد التنافس الحاد بين ابناء الجيلين القديم والحديث وهو ما جعل النقاش يحتدم في هذا الموضوع لمايثيره من هواجس ومخاوف لدئ العائلة، فأدرك الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد توليه الحكم عام ٢٠٠٥ م حجم التحديات التي ستواجه المملكة في المستقبل القريب في ظل تقدم العمر الافراد العائله خاصة وان من احفاد الملك عبد العزيز من يتجاوز أعمار ابناء عبد العزيز ماحدى بالملك عبد الله الى تطوير نوع من نظام الحكم تجنباً للمشكلات المتوقع حدوثها فأصدر نظام هيئة البيعة في ٢٠ /تشرين الاول / ٢٠٠٦ مهمته تنظيم عملية التوارث الحكم في المملكة وفق الية قانونية[11].

وأتبع هذا النظام بلائحة تنفيذية في ٨/ تشرين الاول/ ٢٠٠٧ لسد الثغرات التي قد تنشأ مع ظروف حصول فراغ دستوري واحتمالات قد تنشأ بفعل غياب الملك او ولي العهد اوكليهما معا ، ممايعني تثبيت مؤسسسة الحكم واستمرار عملها ، وهذا النظام خطوة جريئة اقدم عليها الملك عبد لله لينهي كل التكهنات والتخمينات والثغرات المتعلقة بنظام توارث الحكم[12].

تتكون هيئة البيعة من أبناء المؤسس عبد العزيز وعددهم (٣٥)عضوا إذ يتمثل الامراء الاحياء وممثل من ابناء كل متوفي أو معتذراو عاجز من ابناء المؤسس يضاف اليهم أحد ابناء الملك وولي العهد وهم معينون من قبل الملك وفق المادة الاولى من نظام هيئة

البيعة ، وتقع على الهيئة مهام اهمها مانصت عليه الماده (٦)" ان تقوم الهيئة عند وفاة الملك بالدعوة الى مبايعة ولي العهد ملكاُ للبلاد " وتضمنت الفقرة (أ) من المادة (٧) ويختار الملك بعد مبايعته وبعد التشاور مع اعضاء الهيئة واحدا وأثنين أو ثلاثة ممن يراه لولاية العهد ويعرض هذا الاختيار على الهئية وعليها ترشيح واحد منهم بالتوافق وفي حالة عدم ترشيح الهيئة لاي من هؤلاء فعليها تقديم مرشحها و يختار الملك مرشحا ثانيا ويتم التصويت عليهما وبعدها تتم تسمية الحاصل من بينهم على اكثر الاصوات ولياً للعهد[١٣].

وقد اعطى بالنظام للهيئة دوراً في السيطرة على عملية التعاقب عن طريق منحها الدور في حالات طارئة وكما حددتها المادة (١١) عند عدم قدرة الملك الراحل وولي العهد على ممارسته سلطاتها لاسباب صحية فأن الهيئة تكلف لجنة صحية تقوم باعداد تقرير طبي عن حالتها الصحية، فأن ثبت في التقرير عدم قدرتهما على ممارسة السلطة فأن الهيئة تعد محضر يثبت ذلك ويتولي الحكم عندئذ مجلس الحكم المؤقت لادارة شؤون البلاد ورعاية المصالح لحين شفاء اي منهما ويعود كل من الملك وولي العهد الى مزاولة عملهما باخطار كتابي من الملك اوولي العهد بتمائله للشفاء وتجاوز الاسباب الصحية، واذا ما ثبت بتقرير طبي عدم قدرتهما على ممارسة سلطتها وبصورة دائمة فانها تعد محضراًويقوم مجلس الحكم المؤقت بأدارة شؤون البلاد على ان تقوم الهيئة خلال مدة لاتتجاوز سبعة أيام بأختيار الاصلح للحكم من بين ابناء المؤسس والدعوة الى مبايعته ملكاً للبلاد وفقاً لهذا النظام والنظام الاساس للحكم[١٤]. ومع تولي الملك سلمان ادارة البلاد فقد انتفى عمل هذه اللجنة.

ورغم وجودهذه الالية القانونية الا ان ذلك لم يمنع الملك الراحل عبدالله من تعين اخيه الامير مقرن بن عبد العزيز بمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء و(ولي ولي العهد) ومن ثم عرض هذا الامر على الهيئة لأخذ موافقتها ، وهذا ما يعني تهميشا" لدور الهيئة لعدم اخذ موافقتها على هذا التعيين من جهة ،ولأن في هذا الامر تجميداً لدور الهيئة بنص المادة

(١٢) اذ انه في حالة عجز الملك و ولي العهد عن ممارسة سلطاتهما يتولى ولي ولي العهد المسؤولية مباشرة ودون الرجوع الى الهيئة[١٥].

ومما لا شك فيه ان هذه الخطوة التي أوجدها الملك عبد الله مثلت بداية جديدة في العائلة المالكة وحملت في طياتها مدلولات كبيرة، اذ انها جاءت في ظل وجود تجاذبات داخلية في العائلة ، فمنذ تولي الملك فهد الحكم عام ١٩٨٢ وحتى وفاته ٢٠٠٥ م كان هناك تنافس كبيرة بين ولي العهد سابقاً (عبد الله) وبين الاخوة السديرون السبعة (الملك فهد، الامير سلطان، والامير نايف، والامير سلمان، الامير أحمد، الامير عبد الرحمن، الامير تركي)(*) فضلاً عن أبنائهم من الجيل الثالث فهم جميعاً يديرون أجهزة الدولة الحساسة[١٦].

وفي ٢٧/أذار/٢٠١٤ عين الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد رغبة منه في استمرار الحكم في ابناء المؤسس عبد العزيز ال سعود، وعلى الرغم من المعارضة لتولي الامير مقرن المنصب الاانه حصل على ما يقرب من ثلاثة أرباع الاصوات في الهيئة وهو مافتح الباب امام صعود الجيل الثالث فبعد وفاة الملك عبد الله ٢٠١٥/١/٢٣ وتولي الملك سلمان الحكم بعد مبايعته ملكاً للمملكة العربية السعودية وتولي الامير مقرن ولاية العهد أصبح هناك منصب شاغر وهو ولي ولي العهد، ماحدئ بالملك سلمان الى تنصيب الامير مُحَمَّد بن نايف ولي لولي العهد ومبايعته من قبل هيئة البيعة ماجعل عملية التعاقب عملية سلسة وسهلة(*)، فالملك عبد الله استشعر ان بقاء الطريقة القديمة في التعاقب على السلطة ستكون محصورة بيد جهة معينه (السديريون) وهو مايثير حفيظة افراد العائلة والذين سيجدون أنفسهم خارج تخوم السلطة ومن ثم فأن هذا القرار سيضمن توازن القوى داخل العائله الحاكمة وانتقال الحكم بسلاسة بين ابنائها وفق تنظيم شؤون الحكم والانتقال من التوافق العرفي الى التوافق القانوني في عملية اختيار ملك المستقبل وولي عهده وبمشاركة جميع افراد العائلة وخلاصة القول "ان النظام السياسي في المملكة هو شأن خاص (داخلي) والمحافظة عليه هو جزء من مسؤولية العائلة نفسها".

٣ـ المؤسسة الدينية :ـ

للمؤسسة الدينية أثراً كبيراً في عملية التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية فالعلاقة بين هذه المؤسسة وبين العائلة المالكة ترجع الى التحالف القائم بين الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب ومُحَمَّد بن سعود في الورعية عام ١٧٤٤ وعقبها أصبح للمؤسسة الدينية أثراً فاعلاً في عملية رسم السياسه وتكوين الدولة فهذه المؤسسة تقوم بدورها في ثبيت النظام السياسي بوسيلتين هما[١٧]:

ا. مراقبة سلوك الجمهور دينيا وسياسيا عن طريق التشدد وفي بعض الاحيان اللجوء الى العنف.

ب . فلسفة الخضوع الى الملك كونه (الحامي لدين الله) وتسويغ أفعاله مع منح الحاكم الشرعية المطلوبة وهو ماولد ترابطاً بين الحركة الوهابية وال سعود وضمن استمرارية حكمهم بشرعية دينية وعزز النظام الاساس للحكم دور المؤسسه الدينية فالمادة(٢٣) منه نصت على (ان الدولة تحمي عقيدة الاسلام وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة الى الله)[١٨].

والعلماء هم اساس هذا التوجه فهم مصدر قوة النظام في اعتماده على الدين ويقدمون (فتاوى) تستند اليها العائله المالكة عند اجراء اي تغيرات مطلوبة واحداث اي تغيير في شكل النظام، وتزداد اهميتهم في ممارسة مهمات تطبيق الشريعة الاسلامية كقانون للحياة العامة كما انهم يعملون على تعبئة الرأي العلمي وكسب التأييد لصالح الدولة[١٩].

فالسكان في المدن والوافدون والطلبة والعمال وموظفوا الدولة هم من يقع عليهم تأثير المؤسسة الدينية وهي الاقدر على الزج بهم في الفعل السياسي اوكفهم عن فعل ماعبر الحشد الجماهيري عاطفياً، فهي تمتلك قدرة هائلة على مخاطبة عواطف المواطنين عبر الحديث عن الحلال والحرام مماجعلها رديفاً للمؤسسات الرسمية وفي احيان اخرى بديلاً عها في الحفاظ على النظام كما هو بوصفه يتماشى و قواعد الاسلام[٢٠].

وقد انيطت بهذه المؤسسة مسؤليات عديدة في الدولة فعلى عاتقها تقع ادارة بعض الوزارات والمؤسسات سواء بطريقة مباشرة اوغير مباشرة قد تصل الى (٢٥) مؤسسة

أبرزها وزارة الاوقاف والدعوة ووزارة العدل ووزارة الحج والشؤون الاسلامية وهيئة الاشراف الديني على الحرم فضلاً عن مديريات متخصصة تشرف على النظام التربوي والرئاسة العامة للمعاهد والكليات العربية وبعض الجامعات، ماجعلها تتدخل وتؤثر في القرار السياسي ناهيك عن سيطرتها على الوسائل المقروءة والمسموعة ولديها صحف ومجلات واذاعة وتلفزيون فضلاً عن الرقابة المشددة على هذه الوسائل والنشاطات الثقافية هذا يعني ان المؤسسة الدينية لم تكن مؤسسة عادية وانما ذات دور كبير في عملية تشكيل النظام السياسي للمملكة.

وظل الطموح لدى المؤسسة الدينية هوالتشديد على التوجه الديني لنظام الحكم السعودي واحتكار المجال الديني بمؤسساته ومصادره واستراتيجياته الدعوية داخلياً وخارجياً. فبدلاً من ان تكون مصدراً للتشريع اصبحت اداة لتسويغ الممارسات السياسية ففي عام ١٩٧٣ كان دورها ملحوظاً في قرار فرض الحظر النفطي وكذلك عام ١٩٩٠م بدعوة القوات الاجنبية فضلاً عن مشاورتها عند تعيين الملك أو ولي العهد وكذلك احيانا القوانين والمراسيم الملكية[٢١].

وتباينت قوة هذه المؤسسة خلال المراحل الزمنية في تاريخ المملكة إذ انه وفي خضم الصراع الدائر بين افراد العائلة المالكة عام ١٩٦٤م قامت المؤسسة الدينية عن طريق هيئة كبار العلماء بدور مهم في خلع الملك سعود عن الحكم وتولية ولي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز للسلطة وذلك باصدار فتوى بناء على طلب العائلة المالكة بعدم صلاحية الملك سعود للحكم وبذلك اعطت الشرعية لعملية خلعه التي تمت على مرحلتين الاولى الابقاء على سعود كعاهل لمملكة بدون سلطات والثانية اقالته وتعيين فيصل ملكاً.

وفي مرحلة حكم فيصل ونتيجة للثروة النفطية تراجع أثر المؤسسة بسبب التغيرات الهامة في المجتمع السعودي مادفع بقوة هذه المؤسسة الى التراجع، والتي مالبث ان تصاعدت قوتها بعد احداث محاولة الاستيلاء على الحرم المكي عام ١٩٧٩م بقيادة جهيمان العتبي والمتطرفين ماضمن استجابة الحكومة بتعزيز قوة المؤسسة ودعمها المالي وبسط سيطرتها على

النظام التعليمي والسماح بفرض التقييد الصارم لقواعدها، وتعزز نفوذها في عهد الملك فهد (١٩٨٢- ٢٠٠٥) واصبحت سطوتها ونفوذها عاليين، ولكن بعد اعتلاء الملك عبد الله العرش عام ٢٠٠٥م أتخذ خطوات لكبح جماح قوة هذه المؤسسة فعلئ سبيل المثال نقل التعليم للفتيات الى وزارة التربية والتعليم[٢٢].

لاتزال المؤسسة الدينية بكامل اجهزتها تخضع لسطوة الملك، فثمة اجراءات تتم بين الحين والاخر بهدف اعادة هيكلة واصلاحها هذه المؤسسة بما يخدم سياسة السلطة او الحكم وضمها الى صفه كتعيين المفتي العام او اعفاء هيئة كبار العلماء وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضلآ عن وزراء الشؤون الاسلامية والحج، وفي حالة حصول اي خلاف علني فان الملك يبادر الى عزل اوفصل رؤساء هذه الهيئات والمؤسسات بكل مسمياتهاكما حدث في عهد الملك عبد الله عندما عزل الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين من منصبه كرئيس لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك عزل الشيخ عبد اللطيف ال الشيخ من قبل الملك سلمان بعد توليه الحكم وتعيين الدكتور عبد الرحمن السند بدلا عنه[٢٣].

وبذلك فأن المؤسسة الدينية تؤدي دوراً ساندًا لعملية التعاقب على السلطة عن طريق الاسناد المعنوي واعطاء المشروعية لقرارات التنصيب والاستبعاد التي تتخذها اساساً العائلة المالكة وفي مقدمتها الملك فالمؤسسة الدينية لاتتخذ في العادة دوراً مستقلاً او معارضاً لتوجهات العائلة المالكة ولكن هذا لايعني التقليل من قيمة التأييد وأهميته الذي تمنحه هذه المؤسسة للخطوات التي تتخذها العائلة المالكة في مجال التعاقب على السلطة.

المحور الثاني: إشكاليات التعاقب على السلطة في المملكة العربية السعودية.

اولآ: صراع الاجنحة داخل العائلة المالكة.

تشكل العائلة المالكة السعودية قبيلة متكاملة إذ يبلغ عدد افرادها زهاء عشرين الف امير مما يجعل من مسألة التوارث على العرش مسألة ذات طبيعة اشكالية[٢٤].

وتتألف العائلة المالكة السعودية (أل سعود) من اخوة الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود الخمسة وابنائهم واحفادهم وكذلك من اولاد الملك عبد العزيز الخمسة والثلاثين وابنائهم واحفادهم وهذا العدد الكبير جداً من افراد العائلة يعتقدون جميعاً ان لهم حقاً في ولاية العرش السعودي كونهم ينتمون الى اسرة ال سعود ولايشكل هؤلاء الامراء مجموعاً متجانساً وانما يشكلون اجنحة متنافسة اعتماداً على علاقة القرابة العائلية من جهة الام إذ يتجمع ابناء الملك عبد العزيز (وان لم يكن بشكل علني) في محاور متعددة اهمها ما يطلق عليه (السديريون السبعة) وهم ابناء الملك عبد العزيز من زوجتة حصة بنت احمد السديري[٢٥].

وهم كل من (الملك فهد ، سلطان ، نايف)وهؤلاء الثلاثة متوفين والملك الحالي(سلمان وعبد الرحمن وتركي واحمد)وابناؤهم يمثلون القوة الاكبر في العائلة وهناك ايضا كتلة اولاد الملك فيصل وكان اهمهم الامير الراحل سعود الفيصل الذي شغل منصب وزير الخارجية طوال اربعين عاماً (١٩٧٥- ٢٠١٥) والامير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات والسفير السابق في الولايات المتحدة والامير خالد الفيصل امير منطقة عسير ثم مكة المكرمة[٢٦].

فضلاً عن اولاد الملك الراحل عبد الله والذين يمثلهم الامير متعب بن عبد الله قائد الحرس الوطني الذي يشكل قوة عسكرية مهمة هدفها حماية العائلة المالكة ضد اي تهديد بما فيها تهديدات الانقلابات[٢٧].

وفي ظل وجود هذا العدد الهائل من المتنافسين على العرش يجعل امكانية انتقال السلطة بشكل سلس امراً صعباً اذ ان الرغبة في تولي السلطة سيكون على أشده بين هذه الاجنحة المتنافسة فمن الطبيعي ان يرغب اعضاء كل مجموعة وانصارها في تولي شخص منهم للسلطة وقد كان الملك عبد الله بحنكته السياسية ونفوذه القوي قادراً على السيطرة على هذه الطموحات واسترخاء الامراء بالمناصب الاان وفاة الملك عبد الله في كانون الثاني ٢٠١٥م وتولي الملك سلمان للسلطة والامير مقرن ولاية العهد الامير مُحَمَّد بن نايف منصب ولي ولي

العهد فتح الباب امام تطورات جديدة فالامير مُحَمَّد بن نايف كان يشغل منصب وزير الداخلية فضلاً عن مسؤوليته عن ملف محاربة الارهاب في المملكة منذ عام ٢٠٠١م وبهذا يكون اول امير من الجيل الثالث يصل الى المنصب الثالث في تسلسل هرم السلطة في المملكة وقد ادي هذا التعيين في حينه الى حل مشكلة عبور السلطة من الجيل الثاني الى الجيل الثالث الا ان هذا التعيين لم يحظ بموافقة اجماعية من العائلة المالكة نتيجة تجاوز الكثير من الامراء الذين يكبرون الامير مُحَمَّد بن نايف مثلما ان ابائهم اكبر من ابيه سناً فضلاً عن ان ابائهم قد تولوا منصب الملك في حين لم يتولاه الامير نايف ونقصد بهم ابناء الملوك (فيصل وفهد وعبد الله) على وجه التحديد .

وفي الواقع فان الصراع والتنافس على السلطة ليس جديداً في المملكة فقد شهدت المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٨- ١٩٦٢ صراعاً من اجل السلطة داخل العائلة المالكة بين اصحاب متقاربين مختلفين لم يكن للملك سعود بينهما اي برنامج عمل واضح ومتماسك بل كان يستخدم ما تيسر من الوسائل من اجل تثبيت سلطته وقد قامت احدى المقاربتين على الدعوة للاصلاح السياسي والديمقراطية مترافقتين مع التنمية الاقتصادية وقد قاد هذه المقاربة الامير طلال بن عبد العزيز وزير اللاتصالات ثم وزير المالية عام ١٩٦٠م واخوته الامراء نواف وبندر وفواز وعبد المحسن وماجد (الذين اطلق عليهم الامراء الاحرار) اما المقاربة الثانية فركزت على سلطة مركزية اكبر على النظامين السياسي والاقتصادي وكان يمثل هذه النزعة ولي العهد الامير فيصل بن عبد العزيز[٢٨] .

وقد استمر الصراع بين الملك سعود تسانده مجموعة الامراء الاحرار من جهة وبين ولي العهد الامير فيصل تساندة بقية العائلة المالكة وعلماء الدين حتى انتهى بخلع الملك سعود من منصبه في نهاية اكتوبر ١٩٦٤ وتعيين ولي العهد الامير فيصل ملكاً[٢٩] .

وعلى الرغم من انتهاء الازمة في هذه المرحلة فقد بقي الامير طلال بن عبد العزيز ناقماً على طريقة تداول السلطة وممارستها في المملكة فلم يقبل اية وظيفة حكومية وقد اعلن

عام ١٩٩٩م "ان على حكومة المملكة ايجاد طريقة سلسة لتسليم الحكم الى الجيل الجديد او مواجهة الصراع على السلطة بعد انتهاء عهد الملوك الكبار"[٣٠].

وبعد ان اصبح عضواً في هيئة البيعة بحكم كونه احد ابناء الملك عبد العزيز ال سعود فقد استقال منها عام ٢٠١١م احتجاجاً على تعيين الامير نايف بن عبد العزيز ـ الذي يصغره سناً ولياً للعهد وعلى احتكار السلطة من قبل فئة غير مسماة في الاسرة المالكة[٣١].

ان اسلوب اختيار اولياء العهد بين اعضاء الاسرة المالكة قد ادى الى مشكلات عديدة فبعد وفاة الامير نايف عام ٢٠١٢م تم تعيين الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد الامير سلمان وثم تجاوز وزير الداخلية الامير احمد وهو احد السديريين السبعة كما تم اعفاؤه من منصبه الذي لم يمض فيه سوى خمسة اشهر وتعيين ابن اخيه محمد بن نايف بدلاً عنه[٣٢].

فضلاً عن ذلك فأن للامراء الكبار طموحات لابنائهم ايضا فقد جرى تأهيل الامير محمد بن نايف منذ زمن بعيد عن طريق تعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية التي كان يراسها والده وتسليمه ملف مكافحة الارهاب في المملكة ثم تولي منصب وزير الداخلية خلفاً لعمه الامير احمد ثم منصب ولي ولي العهد حتى بموافقة هيئة البيعة[٣٣]، حتى تولى منصب ولي العهد والرجل الثاني في السلطة في نيسان ٢٠١٥م وتعيين الامير محمد بن سلمان رئيساً للديوان الملكي ومستشاراً خاصاً للملك بمرتبة وزير[٣٤]، ثم توليه منصب ولي ولي العهد ووزير الدفاع فضلاً عن وظائفه السابقة وهو ماضاعف من سخط فئات عديدة من الامراء الذين استبعدوا نهائياً من احتمال تولي العرش في المستقبل.

ثانياً: ضعف الاليات القانونية: تتمثل الاليات القانونية التي يقوم عليها موضوع تداول السلطة في المملكة اساساً على النظام الاساس للحكم في المملكة الصادرة عام ١٩٩٢م ونظام هيئة البيعة الصادر عام ٢٠٠٦ فضلاً عن المراسيم الملكية التي تحدد اسم ولي العهد وكذلك ولي ولي العهد.

وقبل عام ١٩٩٢م كان العرف السائد ان يتم توارث العرش بين ابناء الملك عبد العزيز بن سعود من الاخ الاكبر الى من يصغره سناً وعلى هذاالاساس استلم الامير سعود بن عبد العزيز العرش بعد وفاة ابيه عام ١٩٥٣م بوصفه الاكبر سناً من بين ابناء الملك عبد العزيز الاحياء (توفي "تركي" الابن الاكبر للملك عبد العزيز عام ١٩١٩) ثم اصبح الامير فيصل ملكاً عام ١٩٦٤م بعد خلع الملك سعود من قبل مجلس العائلة ولكن العمر لم يكن دائما محدداً وحيداً فليس الاكبر سناً هو الاصلح بالضرورة فقد تم تخطي عامل السن اكثر من مرة اولها عام ١٩٧٥م عند مقتل الملك فيصل فقد تم مبايعة الامير خالد ملكاً رغم ان شقيقه مُحَّد اكبر منه سناً وفي عام ١٩٨٢م بويع ولي العهد الامير فهد ملكاً رغم وجود ثلاثة من اخوته الذين يكبرونه سناً هم (ناصرـ سعد ـ بندر) وقد نص النظام السياسي للحكم في المادة الخامسة (ب) السالفة الذكر على انه " يكون الحكم في ابناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد مُحَّد فيصل السعود وابنائهم الحكم ويبايع الاصلح منهم عل كتاب الله تعالى وسنة نبيه"[٣٥].

وتجعل هذه المادة تحديد من يتولي العرش صعباً جداً بسبب غموض تحديد المقصود "بالاصلح" وصعوبته ومن هي الجهة المسؤولة عن تحديده، فهل هو الملك ام مجلس العائلة ام القوى الرئيسة في النظام السعودي، كما ان هذه المادة بينت ان "الحكم في ابناء الملك المؤسس وابنائهم وليس ثم ابنائهم هو الامر الذي يجعل امكانية وصول امراء الجيل الثالث الى الحكم قبل اعمامهم امراً واردا"[٣٦]. وهو الامر الذي حصل بتعيين الامير مُحَّد بن نايف ولياً للعهد والامير مُحَّد بن سلمان ولياً لولي العهد في نيسان ٢٠١٥ م وللوصول الى تحديد افضل ألية لاختيار الملك وولي العهد (واعفائهما من منصبها عند الضرورة) عمل الملك عبد الله على تطوير مجلس انتخابي عائلي عرف ب " هيئة البيعة " التي تتكون من ابناء الملك عبد العزيز ويمتلك كل منهما صوتاً واحداً يستخدمه بنفسه خلال حياته ويستخدمه احد ابنائه بعد وفاته او عجزه عن المشاركة او عند توليه منصب الملك او ولي العهد وهذا يعني ان

الهيئة تضم ٣٥ عضوا وقت تشكيلهم نقصت الى اربعة وثلاثين بعد وفاة الامير فواز بن عبد العزيز عام ٢٠٠٨م دون وريث[٣٧].

ورغم الصلاحيات المهمة والخطيرة للهيئة مثل صلاحية تسمية الملك وولي العهد عند شغور احد المنصبين اوكلاهما (المواد ٦ ـ ٩) من نظام الهيئة او اعلان عجز الملك عن ممارسة وظائفه وتخويل صلاحياته الى ولي العهد او الى مجلس مؤقت للحكم في حالة عجز ولي العهد هو الاخر عن ممارسة وظائف (المادة الحادية عشرة) او اعلان عودة الملك او ولي العهد الى ممارسة صلاحياته (المادة الثانية عشرة)ومع ذلك فان هذه الهيئة حملت منذ نشأتها اسباب ضعفها ويتمثل ذلك بنص المادة الثالثة من الامر الملكي الخاص بتأسيسها والذي نص على ان "تسري احكام نظام هيئة البيعة على الحالات المستقبلية ولاتشمل الملك وولي العهد الحاليين"[٣٨].

هذا الامر افقدها الكثير من القوة فالملك عبد الله لم يتم تعيينه من قبل الهيئة بل العكس فهو الذي اوجدها وبالتالي كانت ترشيحاته لاولياء العهد تحظى دائماً بالموافقة من قبل الهيئة بل ان هذه الاخيرة تم تجاوزها في حالات محددة فعند تعيين الامير نايف بن عبد العزيز ولي العهد نص الامر الملكي على انه" بعد ان اشعرنا صاحب السمو الملكي رئيس واعضاء هيئة البيعة امرنا بتعيين نايف بن عبد العزيز ولياً للعهد " اما عند تعيين الامير سلمان ولياً للعهد فقد تم تجاوز الهيئة للمرة الثانية اذ ان التعيين جاء بناء على مقتضيات المصلحة العامة[٣٩].

هذا التردد بين الرجوع الى الهيئة في الاختياراوتجاوزها أسهم في التقليل من سلطاتها وفاعلية احكامها كما ان قرار تعيين الامير مقرن بن عبد العزيز ولياً للعهد الذي جاء محصناً من امكانية اعفائه لاحقاً بعد وفاة الملك اثار الشكوك حول نيات تأسيس الهيئة بين ان تكون اداة لتنظيم وترتيبها تداول السلطة داخل الاسرة الحاكمة او مجرد محاولة لتغيير معادلات القوة في داخل الاسرة المالكة لتعزيز اطراف معينة واستبعاد اخرى[٤٠].

وبذلك يمكن القول ان هيئة البيعة كألية قانونية لوراثة العرش في المملكة لم تصل بعد الى مرحلة التجذر ضمن النظام القانوني في المملكة فارادة الملك ومجلس العائلة لاتزال تتفوق عليها رغم استدعائها عند الحاجة لتبرير الاختيار بعد ان يكون قد انجز فعلآ.

المحور الثالث :ـمستقبل الاستقرار السياسي في المملكة في ضوء اشكالية التعاقب على السلطة

بعد الاستقرار السياسي الذي تشهده المملكة العربية السعودية حالياً دليلا" واضحا"على تمسك المواطنين السعوديين بشرعية ومقبولية النظام السياسي الذي يحكمهم ومع ذلك فان هذا الامر لايعني الجزم بان حالة الاستقرار والقدرة على تجاوز التحديات ستستمر مستقبلآ.

وفي هذا البحث سنحاول ان ندرس احتمالات الاستقرار وعدمه من زاوية واحدة هي عملية التعاقب على السلطة في المملكة منطلقين من الافتراض بأن نجاح عملية التعاقب يمكن ان يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي في حين ان فشلها وظهور الصراعات حولها يمكن ان يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وذلك عن طريق مشهدين .

اولآ:ـ مشهد الاستقرار ونجاح عملية التعاقب على السلطة : تشكل الاسرة المالكة السعودية الاساس الاول الذي يستند اليه نظام الحكم في المملكة وهذه الاسرة تختلف عن الاسر المالكة في النظم الملكية الاخرى في العالم بما فيها الاسر الحاكمة في دول الخليج العربي الاخرى من إذ كبر حجمها إذ تشير التقديرات الى ان عدد الامراء في سن الرشد يتجاوز عشرين الف امير وبذلك فان الدور السياسي الذي تؤديه هذه الاسرة هو دور كبيرومهم إذ ان اعضاءها يسيطرون على معظم المناصب التنفيذية المهمة وكذلك المناصب العسكرية العليا بل ان معظمهم يسيطر على النشاطات الاقتصادية في المملكة عن طريق الشركات الخاصة[٤١]. ورغم وجود صراعات بين الاجنحة المختلفة ضمن الاسرة المالكة للاستئثار بمزيد من السلطة الا ان هناك اتفاقاً كاملا بين اعضاء هذه الاسرة على هدف واحد هو استمرار النظام السياسي فهناك اجماع مشترك بين

الملك والامراء على ضرورة استمرار حكم أل سعود ومن هنا ينشأ التزام معنوي داخل العائلة المالكة قائم على التعاون على الرغم من الاختلافات وبالولاء على رغم التنافس وبالعمل معاً على حماية النظام السياسي السعودي واستقراره[٤٢].

ولذلك فان هذا التنافس يجرى ضمن حدود عدم تهديد استقرار المملكة والنظام السياسي او التشكيك بشرعية سلطة العائلة من ناحية ثانية فان انشاء هيئة البيعة قد اسس رغم بعض الشكوك التي تثار حول قدرتها وحتى اهداف انشائها قد أسس لتنظيم تداول سلس للسلطة نجح الى حد كبير في ادارة اربع عمليات تداول للسلطة لحد الان:

١- مبايعة الامير نايف بولاية العهد بعد وفاة شقيقة سلطان عام ٢٠١١م هذا مع حقيقة ان الامير نايف كان يشغل منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وهو المنصب الذي يعطي شاغله حق تولي منصب ولاية العهد (حسب العرف السعودي) في حالة شغور المنصب اما بوفاة ولي العهد كما حصل في هذه الحالة او بتولي ولي العهد المنصب الملك.

٢- مبايعة الامير سلمان بولاية العهد بعد وفاة الامير نايف عام ٢٠١٢م .

٣- تولي الامير مقرن بن عبد العزيزمنصب ولي العهد بعد وفاة الملك عبد الله في ٢٣ كانون الثاني عام ٢٠١٥م وتولي الامير سلمان لمنصب الملك.

٤- تولي الامير مُحَمَّد بن نايف منصب ولي العهد والامير مُحَمَّد بن سلمان منصب ولي ولي العهد بعد اعفاء الامير مقرن من منصب ولي العهد بناء على طلبه . ففي كل هذه الحالات كان الملك يقوم بدعوة الهيئة الى الاجتماع ويعرض عليهم الامر ويتم التصويت على الشخص الذي يقترحه الملك، ان اختيار ولي العهد يضمن انتقال السلطة الشرعية عند وفاة الملك حتى تتم له البيعة رسمياً فيما بعد[٤٣].

من هنا يمكن القول ان مركزية دور الملك في النظام السياسي السعودي عن طريق الصلاحيات الواسعة الممنوحة له في النظام الاساسي للحكم والتي تجعل منه القوة المركزية في النظام السياسي التي تهيمن على السلطات الاخرى، بل يمكن القول ان السلطات الاخرى

تستمد اهميتها منها[٤٤] ما يجعله المسيطر في عملية اختيار من سيخلفه على العرش وعرضه على هيئة البيعة لأمضاء القرار فقط فرغم ان من صلاحيات هيئة البيعة ان تختار ابتداء ولي العهد كما ذكرنا سابقاً الاانها لم تمارس هذا الدور عملياً لان الملك كان يعين النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (او ولي ولي العهد منذ عام ٢٠١٣) ومن ثم يرقيه الى منصب ولي العهد عند شغور المنصب الاخير بالوفاة او الاستقالة او تولي منصب الملك ويبدو هذا واضحاً من الصيغة الواردة في مراسيم تعين ولي العهد " بناء على ما عرض على سمو رئيس واعضاء هيئة البيعة حيال اختيار صاحب السمو الملكي .....وليا للعهد وتأييد ذلك بالاغلبية)[٤٥].

وعلى الرغم من الدور المحوري للملك فان السلطة لاترتبط بشخص فقط وانما هناك ايضا مجلس العائلة المكون من كبار الامراء وكذلك هيئة كبار العلماء وهذه المؤسسات تسند وتحمي عملية التداول السلمي للسلطة حفاظاً على استقرار المملكة لذلك فان هذا المشهد وهو المرجح لدينا ينطلق من تآرز العديد من القوئ والموسسات لاجل حماية عملية التداول السلمي للسلطة وترسيخها.

ثانياً:ـ مشهد عدم الاستقرار وفشل عملية التداول ينطلق هذا المشهد من وجود اعتراضات في الوقت الحالي ـ واحتمال توسعها مستقبلآ على عملية تداول السلطة في المملكة لاسيما في ظل الانتقال الذي حصل لآول مرة من الجيل الثاني الى الثالث في الاسرة الحاكمة بتعيين الامير مُحَمَّد بن نايف ولياً للعهد خلفاً لعمه الامير مقرن بن عبد العزيز الذي تم قبول طلب اعفائه لأسباب صحية وتعيين نجل الملك الأمير مُحَمَّد بن سلمان وزير الدفاع ولياً لولي العهد[٤٦].

أن هذه التعيينات قد تجاوزت العديد من أحفاد الملك عبد العزيز ممن يكبرون الأمير مُحَمَّد بن نايف ومُحَمَّد بن سلمان سنا وخبرة في الشؤون الدولية مثل الأميرالراحل سعود الفيصل الذي تم إعفاؤه من منصب وزبر الخارجية وشقيقيه الأمير تركي رئيس جهاز المخابرات والأمير بن بندر وخالد بن سلطان والأمير متعب بن عبد الله رئيس الحرس الوطني

وعشرات آخرين ورغم ان القرار حظي بأغلبية مطلقة في هيئة البيعة (ثمانية وعشرين صوتا من اصل أربعة وثلاثين) حسب البيان الرسمي السعودي[٤٧] الا ان اعتراضات حدثت من جهات متعددة فالآمير طلال بن عبد العزيز الذي كان قد اعلن منذ عام ٢٠٠٩ ترشيحه لابنه الوليد ولياً للعهد وصلاحيته لتولي السلطة[٤٨] اعلن ان بيعة الامير بن مُحَمَّد بن نايف ومُحَمَّد بن سلمان غير ملزمة له لانها لاتتوافق مع كتاب الله وسنة رسوله ولاتتفق مع ما أتفق عليه مجلس العائلة المالكة عند اجتماعه الاخير في مكة المكرمة[٤٩].

كما اشارت صحيفة نيويورك تايمز في عددها بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٥ الى ان التعينات الجديدة في المملكة قد تعمق النزاعات داخلها بسبب التنافس بين فروع العائلة المالكة لشغل مناصب قيادية قد تؤدي الى العرش[٥٠] فالعديد من احفاد الملك عبد العزيز تولوا مناصب قيادية في الدولة لاسيما الوزارات السيادية وامارة المناطق والهيئات المستقلة مثل جهاز الاستخبارات وجهاز الامن الوطني والحرس الوطني وغيرها فقد تم تعزيز موقع الامراء الاحفاد بتحويل صلاحيات ابائهم اليهم كل في موقعه إذ تولى مُحَمَّد بن نايف وزارة الداخلية خلفاً لأبيه وتولي مُحَمَّد بن سلمان وزارة الدفاع خلفاً لأبيه وتولى متعب بن عبد الله رئاسة الحرس الوطني خلفاً لأبيه ايضاً[٥١].

وفي ظل وجود عدد كبير من المتنازعين و امتلاك بعضهم لاسباب القوة بل وكذلك وجود أجنحة متنافسة على المراتب العليا في السلطة يزداد احتمال نشوب المنازعات ومع تشكيل عدد كبير من الفروع من ابناء واحفاد الملك عبد العزيز والذين انشاء اغلبهم علاقة مع دول خليجية وقوى اقليمية ودولية فان الصراع القادم على الارجح يهدد بتمزيق اوصال المملكة .

كذلك لم تنجح هيئة البيعة بشكل كامل في تفادي حصول انشقاقات في السلطة بل ان الانشقاقات طالت هئية البيعة نفسها[٥٢] فاستقالة الامير طلال من الهيئة وامتناع بعض اعضائها من حضور جلساتها يمكن ان يؤدي الى تجميدها او تحييد دورها على الاقل ان هذا المشهد رغم انه اقل احتمالاً للحدوث الا أنه يمكن ان يؤدي الى اضعاف الاستقرار في

المملكة اذ ان انتقال السلطة الى الجيل الثالث في الاسرة سيجعل المملكة في حالة حراك وفوضى كبيرين وتزايد فرص الناشطين الاصلاحيين اذ ستعمل اجنحة الحكم المتصارعة في السعودية على كسب دعم الفئات الاكثر تأثيراً في المجتمع لاضفاء الشرعية على حكمهم كما ستطلب دعم قوى خارجية لمساندتها في عملية التغيير او الحصول على الشرعية لاسيما من الولايات المتحدة التي توجد قوى فيها ترغب في رؤية السعودية مقسمة او ضعيفة لاجل تسهيل الحصول على الطاقة[٥٣].

الخاتمة

يثبت لنا مما سبق أن الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية في إطار سعيها إلى ضمان انتقال سلس وسلمي للسلطة فيها قد سعت إلى مأسسة هذه العملية عن طريق نصوص قانونية وإجراءات عملية فقد تم إصدار النظام الأساسي للحكم الذي حصر السلطة في أولاد الملك عبد العزيز بن سعود وأحفاده وابعد الفروع الاخرى من الأسرة من أي نصيب فيها كما تم تأسيس هيئة البيعة بوصفها الجهاز المسؤول عن التعاقب على السلطة في المملكة .

ورغم ذلك فأن عملية التعاقب على السلطة في المملكة ليست بيد هذه الهيئة الوليدة بالكامل فهناك قوى اخرى لها نصيب في العملية أهمها الملك الذي هو رأس السلطة في الدولة والمتحكم بأغلب الأمور فيها وقد جرت العادة على ان من يرشحه الملك لا يتم رده وان كانت هناك اعتراضات عليه كما ان مجلس العائلة والذي هو اوسع من هيئة البيعة مازال له دور مهم في عملية التعاقب هذه فضلا عن إسناد كبار العلماء ورؤساء القبائل للمرشحين .

أثبتت عملية التعاقب على السلطة في المملكة نجاحها لحد الأن وادى ذلك الى جانب عوامل أخرى خارج نطاق بحثنا إلى استقرار سياسي واضح ، وذلك لوجود جانب مصلحة لأجنحة كافة الأسرة الحاكمة وقوى أخرى من خارجها لضمان هذا الاستقرار، فالخلافات داخل الأسرة مهما كانت كبيرة الا أنها لاتصل الى سقف التغيير العنيف الذي قد

يؤدي الى عدم الاستقرار وربما زوال حكم الأسرة السعودية نفسها، الا ان المستقبل قد يشهد اختلالاً بهذه القاعدة من قبل إطراف في الأسرة التي ترى ان حقوقها قد سلبت وان من يتولي السلطة ليس افضل اعضاء الاسرة المالكة.

The sucsson over power and the future of political stability in the Saudi Arabia .

Ass.pro Dr. Ahmad AbdallahNahi
Ass.Lec.Zaid Hassan Ali

Abstract

The subject of power sucsson in the Kingdom of Saudi Arabia has a great importance because of the importance of the Kingdomin the international area, so its stability has a great role in the stability of the prices of oil in the world. We can say that the stability and continuity of the sucsson of power hasessential role in the stability of theKingdom while Failior of powersucsson may caueseunstability or even anarchy of the Kingdom of Saudi Arabia.

(*)كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

(**)كلية هندسة المعلومات/جامعة النهرين.

[١] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي،أسسه وأبعاده،دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٩١ ، ص ٢٧١.

[٢] جاسم مُحَمَّد دايش، التعاقب على السلطة في العراق (١٩٢١- ٢٠٠٥) رسالة ماجستيرغير منشورة جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية ٢٠١٣ ،ص أ

[٣] مها عبداللطيف الحديثي مشكلة التعاقب على السلطة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كاية العلوم السياسية عام ١٩٩٩٤ ص أ.

[٤] السيد ياسين وأخرون ، الثورة والتغيير الاجتماعي ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتجية، القاهرة ١٩٩٧ ص ٣٤.

[٥] حسين علوان ،التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلة دراسات استراتيجية مركزالدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد الرابع ١٩٩٨، ص١٦٩.

(*)منذ عام ٢٠١٤ م استحدث منصب ولي ولي العهد يمثل المنصب الثالث في الاهمية في النظام السياسي السعودي والمرشح الثاني لتولي العرش بعد ولي العهد وأول من تولي المنصب هو الامير مقرن بن عبد العزيز ولي العهد السابق .

[٦] المادة (الآولى) من النظام الاساس السعودي.

[٧] المادة(الخامسة) من النظام الاساس السعودي.

[٨] جوزيف أكششيان ، الخلافة في العربية السعودية ، ترجمة غادة جبر حيدر ، دار الساقي ، ط١ ٢٠٠٢، ص٣١٧.

[٩] مجلة ابحاث استراتيجية، ازمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد الثالث، تشرين الاول ٢٠١٢، ص٤١.

[١٠] حسن حمدان العليكم ،بنية صنع القرار الخارجي السعودي، المجلةالعربية للعلوم السياسية، العدد٧ـ تشرين الثاني ١٩٩٥، ص٧٠.

[١١] زهير الحارثي نظام الحكم في السعودية ، مراعاة التغيرات وتخلف الثغرات، جريدة الشرق الاوسط العدد(١٠٥٤٢)٩ أكتوبر ٢٠٠٧، ص١

[١٢] حمزة الحسن، مشكلة الوراثة في نظام الحكم السعودي، مجلة شؤون سعودية ، العدد(١٣) لندن ٢٠٠٨،٢٠٠٤ ص ١٣ـ١٤

[١٣] المادة السابعة من نظام هيئة البيعة السعودي.

[١٤] المادة الحادية عشر من نظام هيئة البيعة السعودي.

[15] www.skynewsarabia.com.

(*)السديريون السبعة هم سبة من ابناء الملك عبد العزيز سموا بذلك نسبة الى امهم حصة بنت احمد السديري وقد كان هولاء مركز الثقل في النظام السعودي وشغلوا اهم المناصب فقد تولى اثنان منهم منصب الملك (الملك فهد والملك الحالي سلمان) وتوفي اثنان منهم وهم يشغلون منصب ولي العهد (الامير سلطان والامير نايف) (الباحثان).

[١٦] محمدالفايز،السديرون، الحزب الحاكم منذ اربعين عام ، مجلة شؤون سعودية، العدد(١٣) لندن ٢٠٠٤، ص٢٩.

(*)في نيسان ٢٠١٥ تم اعفاء الامير مقرن بن عبدالعزيز من ولاية العهد وتعيين الامير محمد بن نايف بدلاً منه كولي للعهد وتعيين الامير محمد بن سلمان كولي لولي العهد وهو ما سنستطرق اليه في الصفحات القادمة ..

[١٧] لويس دو كورانيس، الوهابيون تاريخ اهمله التاريخ،ترجمة مجموعة باحثين ط، رياض الرئيس للنشر ، لندن ٢٠٠٣ ، ص٣٧.

[١٨] المادة (٢٣) النظام الاساس السعودي.

[١٩] قيس نوري، مفيد الزيدي ، المجتمع والدولة في السعودية، مسيرة نصف قرن، ط١ بيت الحكمة، بغداد ،٢٠٠١، ص٤٩.

[٢٠] زيد حسن علي، الاصلاح السياسي ومستقبل الانظمة السياسية لدول الخليج العربية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ٢٠١٤، ص١٤.

[٢١] محمد فؤاد الدين والدولة في المملكة من التحالف الى المواجهة www—Iragi center—net.

[٢٢] أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، دار الساقي للطباعة والنشر، لندن ،١٩٨٧ ص٣.

[٢٣] جعفرالشايب، جريده السفير العربي / العدد١٢٢٨٢ الخميس ٢٠١٢/٩/١٣ الموافق ٢٦/ شوال/١٤٣٣ ص١.

[٢٤] دمجلة ابحاث استراتيجية ، ازمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مصدر سبق ذكره ..

[٢٥] تيم نيبلوك، المملكة العربية السعودية : السلطة والشرعية والاستمرارية مركز الخليج للابحاث . دبي ، ٢٠٠٧ ص١٧١.

[٢٦] روبرت ليسي. المملكة من الداخل ، ترجمة خالد عبد الرحمن العوض مركز المسبار للبحوث والدراسات . دبي .٢٠١١ ص ٣٨٣.

[٢٧] المصدر نفسه . ص ٣١٣.

[٢٨] تيم نيبلوك. المملكة العربية السعودية . مصدر سبق ذكره ص٨٤ ـ٨٥.

[29] لتفاصيل الصراع بين الاخوين ينظر احمد عبد الله ناهي ، نظام الحكم في المملكة العربية السعودية :دراسة في التطورات السياسية وخيارات المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلم السياسية ، جامعة بغداد ،١٩٩٨ ، ص١١١ -١١٤.

[30] نقلاً عن جوزيف أ. كيشيشيان الخلافة في العربية السعودية ط١ دار الساقي للطباعة والنشر بيروت ٢٠٠٢ ص٧٦.

[31] نقلاً عن كريستوفر ديفيد سون، مابعد الشيوخ : الانهيار المقبل للمالك الخليجية ط١. مركز اوال للدراسات والتوثيق بيروت ٢٠١٤ ص٣٣٢.

[32] زيد حسن علي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

[33] ينظر نص المرسوم الملكي رقم أ/٥٢ في ٣/٤/١٤٣٦هـ.

[34] ينظر الامر الملكي برقم أ/٥٦ في ٣/٤/ ١٤٣٦ هـ.

[35] انظر المادة (٥) الفقرة ب. من النظام الاساسي للحكم لعام ١٩٩٢.

[36] احمد عبد الله ناهي، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨.

[37] روبرت ليسي . المملكة من الداخل مصدر سبق ذكره ص٤٦١.

[38] ينظر نص الامر الملكي . ابراهيم بن محمد الناصري ومحمد بن صالح السديمان. دليل انظمة المملكة العربية السعودية . الشبكة العربية للابحاث والنشر بيروت ٢٠١٣ ص٥٥.

[39] نقلاً عن مجلة العربي الجديد الالكترونية في ٢٣ / يناير /٢٠١٥على الموقع www.alarabialjadid.net.

[40] انظر : هيئة البيعة السعودية ولدت بلا صلاحيات : مقال منشور على الرابطwww.aIarabi aIjadid.net.

[41] تيم نيبلوك . مصدر سبق ذكره ص٤٧.

[42] على حسن نيسان ، عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٧ ، ص ٦.

[43] حول عمليات الانتقال هذه ينظر .ابراهيم بن محمد الناصري ومحمد بن صالح السحيمان .دليل انظمة المملكة العربيةالسعودية ،ط٢، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت،٢٠١٣،ص٦٣ وكذلك: هيئة البيعة في السعودية على الموقع Arab.cnn.middleest.com.

[44] د.صالح بن بكر الطيار ، السعودية وتحديات القرن ٢١ ، مركز الدراسات العربي الاوربي ، باريس ،اذار ٢٠١٣، ص١١.

[45] ينظر المواد (٥ و٤٤ و٥٠ و٥٨) من النظام الاساس للحكم : وينظر الامر الملكي رقم أ/٥٢ في ٣/٤/١٤٣٦ على سبيل المثال .

[46] ينظر نص البيان الرسمي السعودي على الموقع Arab.cnn/.middleest.com.

[47] المصدر نفسه.

[48] مي يماني ، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

[49] ينظر تصريحاته على الموقع Arab.cnn/middleest.com/ world/2015.

[50] المقالة متوفرة على الموقع vito.2014.

[51] مجلة ابحاث استراتيجية ، ازمة السلطة في المملكة العربية السعودية ، مجلة ابحاث استراتيجية ، عدد تشرين الاول ٢٠١٢، ص٤٧.

[52] كريستوفر ديفدسون ، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٢.

[٥٣] مجلة ابحاث استراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧-٨٣.